مجلس حقوق الإنسان: الدورة التاسعة والعشرون
مداخلة شفهية في إطار الحوار التفاعلي مع لجنة تقصي الحقائق بشأن سوريا
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
24 يونيو/حزيران 2015
قدمها: انور البني

شكرًا سيدي الرئيس،

يشيد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان بجهود اللجنة في الكشف عن الجرائم الدولية في سوريا،و محاولة تحقيقها العدالة على الجرائم البشعة التي لا تزال تُرتكب. إن فشل المجتمع الدولى في تحقيق المحاسبة والمسائلة عن هذه الجرائم هو وصمة عار عميقة

لم يعد سرًا أن الوضع الإنساني في سوريا يتسم بالفوضى والمعاناة والخوف، إلى جانب تفاقمه باطراد.

إن استخدام قوات الأمن السورية المستمر للأسلحة المحظورة كالأسلحة الكمائية و البراميل المتفجرة ضد مناطق مأهولة بالسكان، والحصار المفروض على مدن بأكملها، والذى ينتج عنه مجاعات للسكان، جنبًا إلى جنب مع الحملات واسعة النطاق للاعتقالات والتعذيب الممنهج، بالإضافة إلى الفظائع التي تقوم بها المجموعات المتطرفة فى مناطق تحت سيطرتها أدت الى أزمة انسانية غير مسبوقة.

لقد أجبرت الأحداث في سوريا أكثر من أربعة ملايين شخص –بما في ذلك عشرات آلاف الأطفال– على الفرار خارجها –إلى البلدان المجاورة في المقام الأول– حيث تزداد معاناتهم يوماً بعد يوم، إلى حد أن الآلاف منهم علي استعداد للمجازفة بحياتهم فى البحر.

إن الانتهاكات بحق النساء قد تفاقمت فى الصراع، حيث تواجه النساء المحتجزات انتهاكات يومية، وعادةً ما يواجهن بالرفض من مجتمعاتهن المحلية عند الإفراج عنهن، بينما تسعى الجماعات المسلحة المتطرفة في الوقت ذاته إلى فرض قيود مشينة على حقوقهن.

يتكبد المدافعون عن حقوق الإنسان ثمنًا باهظًا نتيجة لمواصلتهم العمل لأجل إظهار الحقائق وتحقيق العدالة، يتمثل في تعرضهم للاحتجاز والتعذيب أو الاختفاء القسري أو الموت، أو في أفضل الأحوال يتكبدون مرارة المنفى.

وفي الوقت الذي تواجه فيه البلدان المجاورة لسوريا تحديات هائلة للتعامل مع وضع ملايين اللاجئين السوريين، فإنه يجب على المجتع الدولي ليس فقط توفير ملاذ آمن للفارين من سوريا إنقاذًا لأرواحهم ، ولكن أيضًا التصدى لجذور الازمة.

إن الدافع الرئيسي لاستمرار هذه الأزمة هو تمتع مرتكبي الجرائم المزعومة بالإفلات من العقاب مما يغذيها ويشعلها. إن أي حل سياسي برعاية الأمم المتحدة لابد أن يكون مصاحبًا لآليات محاسبة تنصف الضحايا وتردع المقترفين. وفي هذا الإطار نطالب اللجنة بأن تعمل بجانب تحديد المسئولية الفردية الجنائية، على تحديد سلسلة القيادة للانتهاكات المرتكبة من أطراف النزاع.

من واجب هذا المجلس أن يمارس أقصى ضغط ممكن على مجلس الأمن، لإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، أو إلى محكمة دولية خاصة. كما عليه تطوير آليات محاسبة بديلة طالما استمرت روسيا والصين فى حماية النظام السورى و المنظمات الارهابية من العدالة باستخدام حق النقض – الفيتو.

سيدى الرئيس،

ليس بوسع سوريا الانتظار أكثر: فبما أنها تواجه جمودًا سياسيًا منذ ما يقارب أربع سنوات، فإن على أعضاء هذا المجلس أن يبحثوا عن وسائل بديلة لتحقيق المحاسبة، لاسيما من خلال تفعيل آليات الولاية القضائية العالمية الى حين تمكين المحكمة الجنائية الدولية من النظر فى الجرائم المزمع ارتكابها فى سوريا.